2,76 مليار دينار صافي تمويلات الأنشطة التجارية خلال عام حتى سبتمبر 2025.. بنمو سنوي 9,3٪

تسارع المشاريع الحكومية يقفز بتمويلات قطاع الأعمال إلى 32,49 مليار دينار

أحمد مغربي

شهدت الكويت خلال العام الممتد من سبتمبر 2024 إلى سبتمبر 2025 طفرة واضحة في تمويلات قطاع الأعمال، حيث ارتفع إجمالي أرصدة التمويل الموجهة للقطاعات الإنتاجية والمؤسسية إلى 32,49 مليار دينار، مقابل 29,72 مليار دينار في الفترة المماثلة من العام السابق، لتسجل بذلك زيادة سنوية قدرها 2,76 مليار دينار تعادل نموا نسبته 9,3٪.

ويعد هذا التطور مؤشرا على عودة الزخم إلى النشاط الائتماني بالدولة، في ظل تسارع وتيرة المشروعات الحكومية الكبرى التي أطلقتها الكويت منذ مطلع العام الحالي، وارتفاع شهية البنوك المحلية للتمويل المؤسسي بعد مرحلة من الحذر والانتقائية في منح الائتمان خلال الأعوام السابقة.

ويعكس النمو الملحوظ في تمويلات الأعمال اتجاها استراتيجيا لدى القطاع المصرفي لإعادة توجيه موارده نحو الأنشطة الإنتاجية بدلا من التركيز التقليدي على التسهيلات الشخصية، فقد ساهمت المشاريع الحكومية الضخمة التي يجري تنفيذها في مجالات الإسكان والبنية التحتية والطاقة والنقل، في رفع الطلب على الائتمان التجاري والإنشائي والعقاري على حد سواء.

كما استفادت شركات القطاع الخاص من هذه الديناميكية الجديدة، حيث زادت عقود المقاولات والخدمات الفنية واللوجستية المساندة للمشروعات الكبرى، مما خلق دورة تمويلية موسعة شملت معظم القطاعات الاقتصادية.

المشاريع التنموية الكبرى

ويأتي من ضمن أسباب رفع وكالة ستاندرد آند بورز العالمية S&P خلال الأسبوع الحالي التصنيف الائتماني السيادي للكويت لدرجة ـAA من درجة +A مع توقعات مستقبلية مستقرة، رصدها تحسن النشاط الاقتصادي غير النفطي بالبلاد، نتيجة تنفيذ مشاريع رأسمالية كبرى من شأنها أن تدعم نمو النشاط الائتماني بشكل عام، ونشاط قطاع الأعمال بشكل خاص.

ويأتي في مقدمة هذه المشاريع، تطوير المنطقة الاقتصادية الشمالية بما في ذلك ميناء مبارك الكبير ومشاريع الطاقة وتوسعة مطار الكويت الدولي، إلى جانب مشاريع المدن السكنية ومنطقة العبدلي الاقتصادية والمشاريع اللوجستية.

وأكدت الوكالة أن تنفيذ هذه المشاريع باستخدام آليات تمويل متنوعة مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاتفاقيات بين الحكومات ومشاركة القطاع الخاص يمثل توجها يعزز النمو بطريقة مستدامة ماليا.

العقار في الصدارة

واستحوذ القطاع العقاري على نصيب كبير من التمويلات، إذ بلغت أرصدته نحو 10,79 مليارات دينار، وتعكس هذه الأرقام ارتفاع الطلب على التمويل الموجه لمشروعات التطوير العقاري، والمجمعات التجارية، والبنى التحتية السكنية، بما في ذلك المشاريع النموذجية التي يجري تنفيذها بالشراكة مع الجهات الحكومية.

كما يلاحظ أن التمويل العقاري في الكويت يميل إلى كونه طويل الأجل وكبير القيمة، ما يجعل القطاع المصرفي أكثر انكشافا على تحركات السوق العقارية، الأمر الذي يتطلب متابعة رقابية دقيقة من قبل البنك المركزي.

وبلغت التمويلات الموجهة لقطاع الخدمات، نحو 114,4 مليون دينار، والخدمات الأخرى بقيمة 3,9 مليارات دينار، وتشمل هذه الفئة خدمات النقل واللوجستيات والتعليم والصحة والسياحة وغيرها من الأنشطة المساندة للاقتصاد غير النفطي، ما يعكس توسع قاعدة الاقتصاد الخدمي في البلاد.

أما قطاع التجارة فقد سجل نموا واضحا في حجم التمويلات الممنوحة له، إذ بلغ رصيده نحو 3,81 مليارات دينار، مستفيدا من ارتفاع الطلب المحلي على السلع، وتزايد نشاط الاستيراد والتوزيع، إضافة إلى إعادة تمويل رأس المال العامل للشركات التجارية الكبرى.

وفي المقابل، بلغت التمويلات الموجهة لقطاع الإنشاءات والمقاولات 2,7 مليارات دينار، بزيادة محدودة، لكنها مستقرة تعكس استمرار ضخ السيولة بمشاريع البنية التحتية التي تشكل ركيزة أساسية في خطط التنمية. وهذه الزيادة، إن كانت أقل حدة من نمو العقار أو الخدمات، فإنها تعبر عن تمويل مستدام طويل الأمد مرتبط بعقود حكومية أو مشاريع تطويرية ذات جدوى اقتصادية عالية.

قطاعا الصناعة والزراعة

أما القطاع الصناعي فما زال يسجل مستويات تمويل متوسطة تبلغ 2,24 مليار دينار، ورغم الزيادة الطفيفة المسجلة خلال العام، إلا أن النمو لا يزال دون الطموحات مقارنة بحجم الدور المطلوب من الصناعة في تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط، في حين أن القطاع الزراعي وصيد الأسماك استحوذ على تمويلات لا تتجاوز 39,7 مليون دينار، لكنه سجل نموا نسبيا على أساس سنوي مدفوعا بمشاريع الأمن الغذائي والدعم الحكومي للمزارع الإنتاجية.

وشهدت المؤسسات المالية غير المصرفية زيادة ملحوظة في حجم التمويل الموجه إليها، حيث بلغت أرصدتها 1,62 مليار دينار، بينما ارتفعت القروض المتبادلة بين البنوك إلى نحو 928,7 مليون دينار، وهو ما يعكس مرونة عالية في إدارة السيولة بين المؤسسات المصرفية.

وفي الوقت ذاته، حافظت تمويلات قطاع النفط والغاز على استقرار نسبي عند نحو 1,72 مليار دينار، بدعم من استمرار المشروعات التشغيلية في القطاع النفطي وتمويل بعض مشاريع الطاقة والصيانة الدورية.

تحسن جودة الائتمان

واللافت في تطور محفظة تمويلات الأعمال أن النمو شمل معظم القطاعات الاقتصادية بدرجات متفاوتة، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في شهية البنوك للمخاطرة المؤسسية وتوسيع قاعدة العملاء التجاريين، كما ساهمت وفرة السيولة المصرفية واستقرار البيئة النقدية بالكويت في تعزيز قدرة البنوك على منح الائتمان، في ظل رقابة حذرة من بنك الكويت المركزي الذي حافظ على توازن دقيق بين دعم النشاط الاقتصادي ومراقبة مؤشرات جودة الأصول.

ويلاحظ أن التحول الجاري في طبيعة التمويل المصرفي يعكس توجها جديدا نحو تمويل المشاريع التنموية بدلا من الاقتصار على القروض الشخصية، فقد أصبح التمويل المؤسسي جزءا محوريا في استراتيجية البنوك الكويتية، مدعوما بارتفاع ملاءة الشركات وتحسن نتائجها المالية، وتنامي الطلب على التمويل طويل الأجل لمشروعات التطوير والاستثمار.

وبهذا المسار، تبدو الكويت مقبلة على مرحلة أكثر ديناميكية في تمويل التنمية الاقتصادية، حيث يتحول الجهاز المصرفي تدريجيا من دور الممول الاستهلاكي إلى محرك رئيسي للنشاط الاستثماري والإنتاجي في البلاد.

للمستثمرين المؤهلين بسعر 212 فلساً للسهم.. وينتهي في 7 ديسمبر المقبل

«العملية للطاقة» تبدأ اكتتاب طرحها الخاص

أعلنت الشركة العملية للطاقة عن بدء فترة الاكتتاب الخاصة بطرح أسهمها الخاص في بورصة الكويت للمستثمرين المؤهلين، ويتضمن الطرح طرحا أوليا لأسهم عادية جديدة تصدرها الشركة، وطرحا ثانويا لأسهم عادية قائمة من قبل بعض المساهمين الحاليين في الشركة، (ويشار للطرح الأولي والطرح الثانوي معا بالطرح).

وتبدأ فترة الاكتتاب للطرح الخاص بسعر طرح 212 فلسا للسهم الواحد، وقد تم طرح ما مجموعه 260 مليون سهم للاكتتاب الخاص تمثل 45,9٪ من رأس المال المصدر للشركة بعد الطرح، تتكون من طرح أولي لأسهم عادية جديدة تصدرها الشركة عددها 94,5 مليون سهم وما تبقى في طرح ثانوي لأسهم عادية قائمة.

وسوف يحقق الطرح عوائد تبلغ نحو 55,1 مليون دينار (ما يعادل نحو 179 مليون دولار) من إجمالي العائدات للمساهمين البائعين عند التسوية، وقد بدأت فترة الاكتتاب للطرح الخاص أمس، وتنتهي في الساعة 3 بعد الظهر بتوقيت الكويت في 7 ديسمبر 2025، ومن المتوقع إدراج أسهم الشركة للتداول في بورصة الكويت في ديسمبر 2025.

وسوف يتم استخدام عائدات الطرح لتعزيز الميزانية العمومية للشركة ودعم استراتيجيتها للنمو على الصعيدين المحلي والإقليمي، وتعتزم شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية المشاركة إبرام اتفاقية استثمار رئيسي من خلال الاستحواذ على نحو 11٪ من أسهم الطرح، والتي تشكل نحو 5٪ من رأس مال الشركة العملية للطاقة. وتعتزم شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية «المستثمر الرئيسي» الاستحواذ على نحو 11٪ من أسهم الطرح والتي تشكل نحو 5٪ من رأس مال الشركة العملية للطاقة، ويعد المستثمر الرئيسي الشركة الوحيدة المنتجة والمصدرة للكابلات الكهربائية وكابلات التحكم وكابلات الاتصالات والموصلات العامة في الكويت.

ومن المتوقع استكمال الطرح وقبول إدراج الأسهم للتداول في بورصة الكويت في ديسمبر 2025 تبعا لظروف السوق والحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة في الكويت، بما في ذلك الموافقة النهائية على الإدراج والتداول في بورصة الكويت.

شركة مجموعة عربي القابضة (ش.م.ك.ع)
Arabi Holding Group Co. (K.P.S.C)

بيان للمساهمين
شركة مجموعة عربي القابضة

بناء على القرار الصادر بتاريخ ٢٠٢٥/١١/١٩ من السادة/ مجلس مفوضي هيئة أسواق المال رقم ١٩٨ لسنة ٢٠٢٥ بشأن إلغاء إدراج أسهم الشركة من بورصة الكويت والمتضمن عدم قيام الشركة باتخاذ أي خطوات لاستيفاء متطلبات هيئة أسواق المال.

فتود الشركة بموجب هذا التصريح إخطار المساهمين وأصحاب المصالح بأن الشركة بصدد القيام باتخاذ كافة الإجراءات التي تحفظ حقوق المساهمين بما في ذلك الإجراءات المالية والإدارية، علاوة على الإجراءات القانونية لأجل عودة السهم للتداول، وسوف تحرص الشركة على إطلاعكم بكافة الخطوات التي تمت بهذا الصدد وما اتخذته الشركة من خطوات سابقة.

مع استمرار عمليات البيع لأسهم السوق الرئيسي

282 مليون دينار تراجعاً بالقيمة السوقية للبورصة

شريف حمدي

استهلت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على تباين في اداء مؤشراتها مع جنوح لافت لتراجع مؤشر السوق الرئيسي، خاصة اسهم رئيسي 50 الذي سجل خسارة بنحو 133,6 نقطة بنسبة 1,58٪، وهو ما انعكس على مؤشر السوق الرئيسي بشكل عام ليواصل تراجعاته خلال الشهر الجاري في موجة تصريف لجني الارباح.

في المقابل، ارتفع مؤشر السوق الأول بشكل طفيف جراء عمليات شراء لبعض أسهمه، وسط توقعات بزيادة عمليات الشراء لكل انواع الاسهم، سواء القيادية او المتوسطة والصغيرة، بعد انتهاء مرحلة الكشف عن النتائج المالية لفترة الـ 9 اشهر، حيث تبدأ مرحلة إعادة هيكلة المراكز الاستثمارية في ضوء المعلن من النتائج. ومع جنوح السوق للتراجع، خسرت القيمة السوقية أمس 282 مليون دينار بنسبة انخفاض 0,5٪ ليصل إجمالي القيمة إلى 52,53 مليار دينار تراجعا من 52,81 مليار دينار في جلسة ختام الأسبوع الماضي، كما سجلت السيولة المتدفقة للسوق تراجعا بنسبة 10٪ بمحصلة 70,6 مليون دينار مقابل 78,5 مليون دينار نهاية الأسبوع الماضي. وتركزت السيولة أمس حول أسهم تنظيف الذي حل بصدارة قائمة الأكثر قيمة بـ 4,1 ملايين دينار، تلاه سهم ميزان بـ 3,8 ملايين دينار، ثم سهم جي اف اتش بتداولات قيمتها 3,7 ملايين دينار، وانخفضت أحجام التداول بنسبة 0,9٪ بكميات اسهم متداولة 326 مليون سهم مقابل 329 مليون سهم بآخر جلسة تداول. وجاء سهم اكتتاب في صدارة قائمة الأكثر تداولا بـ 48,7 مليون سهم. وسجلت المؤشرات الوزنية لـ 6 قطاعات انخفاضا بجلسة أمس تصدرها قطاع خدمات مالية بـ 1,6٪، وتراجعت اسعار 84 سهما مقابل ارتفاع أسعار 32 سهما، واستقرت أسعار 16 سهما. وأنهت جلسة أمس تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,03٪ بإضافة 2,7 نقطة ليصل إلى 9393 نقطة، فيما تراجع مؤشر السوق الرئيسي بـ 1,02٪ بتراجعه 84,9 نقطة ليصل إلى 8254 نقطة، وتراجع مؤشر السوق العام بنسبة 0,2٪ بخسارة 13,9 نقطة ليصل إلى 8817 نقطة.